الفصل الخامس

تشكيل الدولة الحديثة والفكر السياسى

١ - حركة المناداة بالحقوق المدنية:

تحدثنا فى الفصل السابق عن العريضة التى تقدم بها إيتاجاكى تايسوكى وصحبه لمجلس وزراء أوكوبو من أجل إنشاء مجلس نيابى منتخب (Minsengin, Setsuritsu) واعتبرت هذه العريضة بمثابة الشرارة الأولى من أجل المناداة بحقوق المواطنين، إلا أننا استطعنا من خلال كتابنا «محمد على والإمبراطور ميجى - مالهما وما عليهما» أن نثبت أن هناك خطوات سابقة جاءت من قبل المجلس اليسارى (Sain) فى عام ١٨٧٢م (٥ من ميجى) وكانت فى شكل مذكرة بعنوان «قواعد البرلمان الوطنى» وطبقاً لهذه المذكرة فإن المجلس اليسارى يقترح إنشاء مجلسين، الأول للشيوخ (Jōin) والثانى للنواب (Kain) وأهم نقطة جاءت فى هذه المذكره هى أنه يجب تكوين مجلس للنواب من ممثلى الشعب ومن كل أنحاء البلاد.

بل الأغرب من ذلك أن أكوبو توشيميشى الذى اتُّهم بالاستبداد تقدم أيضاً فى عام ١٨٧٣م بعد عودته من بعثة أيواكورا طوموى التى تجولت أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تقدم بمذكرة يعرض فيها وجهة نظره من أجل تأسيس نظام سياسى دستورى فى اليابان، إلا أن وجهة نظر أكوبو هذه عابها أنها لا تستند إلى برلمان ينتخبه الشعب ولكن على منوال البرلمان الإنجليزى.

وهنا لابد أن نتذكر أن قبل هاتين المحاولتين السابقتين، كان هناك إعلان صريح من مسئولى إصلاح ميجى الكبار وعلى رأسهم الإمبراطور ميجى نفسه جاء من خلال المبادئ الخمسة الأساسية لنهضة ميجى وذلك فى المبدأين الأول والثانى: فالأول يقول بإقرار الأمور المهمة فى البلاد بعد استشارة وسماع العديد من وجهات النظر، والثانى يقول بأن تدار شئون البلاد من خلال اتحاد مختلف القوى سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، وبذلك نجد دعوة صريحة من قادة ميجى بإعلاء صوت الديمقراطية وإشراك الشعب فى الحكم وسماع وجهة نظر الرأى العام.

إلا أنـه علـى الرغم من كل ما سـبق ذكره فلابد من الاعتراف بـأن عريضة إيتاجاكى وصحبه السـبعة هى التى حركت المياه الراكـده، وأدت كذلك إلى تداعيات ونتائج أخرى سـوف يأتى الحديث عنها بعد قليل. وقد تم نشر عريضة إيتاجاكى هذه فى صحيفة كان يصدرها شـخص إنجليزى يدعى بلاك، وكانت تصدر باللغة اليابانية، وذلك فى يوم ١٨ يناير ١٨٧٤م، وقد كان للنص الذى نشـرته الصحيفة فيما يتعلق بالعريضة أبلغ الأثر فى إثارة الرأى العام اليابانى آنذاك، حيث جاء بها ما يلى:

«إذا ما اسـتمرت السياسـة المسـتبدة لـلإدارة الحكوميـة المعتمدة فى تشـكيلها على العصبيات، فإن ذلك سيؤدى إلى هلاك البلاد، ومن أجل الخلاص من هذا المصير فلابد من تفعيل الرأى العام، وليس من مفر من إنشاء مجلس للنواب يعتمد فى تشكيله على ممثلين من الشعب، كذلك فإن إعطاء حق المشاركة فى العملية السياسية لدافعى الضرائب لهو من البديهيات السياسية فى العالم».

هكذا انتقدت العريضة أحوال البلاد السياسية والحكومة المستبدة وانتقدت أيضاً اغتصاب الحكومة لحق دافعى الضرائب فى الأشـتراك فى العملية السياسـية فى البلاد، ولكن على الجانـب الآخر كانت لهذه العريضة نتيجة مهمـة أولاً وهى أنها حركت المياه الراكدة فى الحيـاة السياسـية فى البلاد آنذاك. فقد أحدثت نوعاً من الصـراع الفكرى دار حول قبول مبادئ هذه العريضة أو رفضها، وحول ما إذا كان يجب إنشاء البرلمان على عجل أو التمهل فى إنشائه فيما عرف آنذاك «بالصراع الفكرى حول البرلمان» (Minsengi inronsō).

فالرأى الأول الذى كان ينادى بالإسـراع فى إنشـاء البرلمان الوطنى كان يقوده كل من أوى كنتارة Ooi Kentarō (١٨٤٣م – ١٩٢٢م) وتسـودا ماميتشـى Tsuda Mamichi (١٨٢٩م – ١٩٠٣م) كان يرى أن الإسـراع فى إنشـاء البرلمان سـوف يسـهم فى جعل اليابانيـين يتجهون أكثر نحو الحضـارة والحداثة. أما الرأى الثانى الذى كان يقوده كاطو هيرويوكـى Katō Hiroyuki (١٨٣٦م – ١٩١٦م) فـكان يعترف بضرورة وحتمية افتتاح البرلمان ولكن بعد اتخاذ عدة خطوات للتمهيد لذلك. ومن ضمن هذه الخطوات نشر التعليم للعمل على تنوير عامة الشعب وكذلك إنشاء برلمانات محلية يتم عن طريقها تدريب الناس على الحياة البرلمانية السليمة ثم يأتى فى النهاية افتتاح البرلمان القومى، ولكن الغريب أن من خلال هذا الصراع الفكرى ظهر رأى إيتاجاكى وصحبه مخالفا لمبدأ الديمقراطية الحقيقى

وهو إعطاء حق المشاركة السياسية لكل المواطنين على حد سواء، فقد جاء رأيهم أن حق المشاركة فى العملية السياسية يجب أن يكون مقصوراً على فئات معينة مثل المحاربين وأغنياء المزارعين والأعيان من التجار فقط، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين كل من ذكرنا آنفاً فإنهم جميعاً اشتركوا فى رأى واحد ألا وهو ضرورة وحتمية إنشاء البرلمان، أما المحرك الأكبر ورب الحريات كما سمى بعد ذلك « إيتاجاكى تايسوكى» الذى عاد إلى مسقط رأسه فى طوسا (محافظة كوتشى) فقد قام بالاشتراك مع زميلى كفاحه كاتا أوكا كنكيتشى (Kataoka Kenkichi) (١٨٤٣م – ١٩٠٣م) وهاياشى يوظو (Hayshi Yūzō) (١٨٤٢م – ١٩٢١م) بتأسيس جمعية المفكرين فى شهر إبريل من عام ١٨٧٤م (٧ من ميجى) وكان هذا بمثابة خطوة فى سبيل نشر فكر الحريات المدنية، ثم كانت الخطوة التالية بعد ذلك فى العام التالى (١٨٧٥م) عندما تجمع ممثلون للجمعيات السياسية من كل أنحاء البلاد فى أوساكا واستطاع هذا التجمع أن ينشىء فى هذا العام أول حزب سياسى فى اليابان وأطلق عليه «جمعية الوطنيين»، على أن يكون لهذا الحزب ممثلون فى كل أنحاء البلاد، إلا أن ما عاب هذا الحزب أنه كان يركز نشاطه على المحاربين ويميل إليهم ولم يجد التعاطف والتواصل الكافى مع المواطنين، وكذلك افتقر إلى الأموال التى تنشطه.

وفى الحقيقة فقد سبق اجتماع الوطنيين فى أوساكا بأيام قلائل اجتماع آخر ضم أوكوبو طوشيميتشى وكيدو تاكا يوشى وإيتا جاكى تايسوكى وكان ذلك فى الحادى عشر من فبراير ١٨٧٥م، وكان هدف الحكومة من هذا الاجتماع الذى أطلق عليه اجتماع أوساكا هو تخفيف وتهدئة الرأى العام المعارض للحكومة. ولكن كان هناك شرط أساسى لإيتاجاكى ألا وهو العمل على إنشاء نظام دستورى وبالفعل تم فى شهر إبريل من العام نفسه صدور الأمر الإمبراطورى بتأسيس النظام الدستورى ولكن بشكل تدريجى وعليه تم تأسيس الجهاز التشريعى (Genroin) والجهاز القضائى (Daishinin).

ولكن سرعان ما عادت الحكومة إلى استبدادها مرة أخرى. فلم تلبث أن أصدرت بعد هذا الأمر الإمبراطورى بشهرين فقط أى فى يونيو – قانونى السب العلنى والمطبوعات، وذلك حتى تستطيع مواجهة الرأى العام المعارض بشدة وحزم. وعليه يعاقب من يسب الآخرين وبالطبع يقصد بالآخرين هنا الحكومة وأعوانها – وكذلك يعاقب من ينشر رأياً ينتقد فيه الحكومة. وبسبب هذين القانونين الجائرين استقال إيتاجاكى مرة ثانية من الحكومة واعتزل النشاط السياسى.

وهكذا نجد أن حال الحريات السياسية في اليابان في الفترة الأولى من عهد ميجي لم يتغير كثيراً عن حالها خلال عهد الحكومة العسكرية في فترة إيدو. فقد كانت الحكومة تكره هؤلاء الذين ينتقدونها من المدنيين والذين يكتبون في السياسة، ولذلك أصدرت قانون الرقابة على الصحف أو ما يمكن تسميته بقانون المطبوعات في يونيو ١٨٧٥م كما ذكرنا على التو وعليه لجأ زعماء حركة المناداة بالحكم النيابي إلى الاجتماعات وإلقاء الخطب. فلم تجد الحكومة مفراً من إصدار قانون التجمهر Shūkai Jorei في إبريل ١٨٨٠م (١٣ من ميجي) الذي قضى بضرورة الحصول على إذن مسبق من الشرطة قبل عقد أي اجتماع عام. وحظر على رجال الجيش والشرطة وأساتذة المدارس وطلابها الاستماع إلى الخطب السياسية والاتصال بالمنظمات السياسية أو بالأحرى حظر عليهم العمل بالنشاط السياسي بصفة عامة ثم عدل هذا القانون في شهر ديسمبر من العام نفسه لكي يعطي الحق لمديري الأمن ومديري الأقاليم لحل التنظيمات السياسية المختلفة، وكذلك الحق في منع الخطب لمدة عام واحد في محيط مديرياتهم.

وعلى الرغم من هذا الضغط والقمع الحكومي فإن ذلك لم يمنع جمعية المفكرين الأحرار من مواصلة نضالهم من أجل التغيير، ففي خضم حرب السينان خلال عام ١٨٧٧م، حاولت هذه الجمعية تقديم عريضة تتألف من ثماني مواد من أهمها: انتقادها الشديد للحكومة لسياستها المستبدة وكذلك لفرضها المبالغ فيه للضرائب وكذلك لفشلها في السياسة الخارجية، وإلى جانب هذا مطالبتها بافتتاح البرلمان.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النشاط السياسي العام أدى إلى نتيجة إيجابية أيضاً في الريف حيث أدى إلى تفاعلات سياسية نشطة قام بها الريفيون من أعيان ومزارعين عاديين فقد أقام الأعيان على نفقتهم الخاصة حلقات دراسية، وشاركهم الأهالي بتبرعاتهم. ويثير إعجابنا اختيار أعضاء هذه الحلقات الدراسية لموضوعات مناقشتهم. فقد بدأوا بدراسة المقالات التي كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية مثل ناكامورا ماسانائو Masanao Nakamura (١٨٣٢م – ١٨٩١م) وفوكوزاوا يوكيتشي، وكذلك درسوا أعمال روسو وخاصة «العقد الاجتماعي» وجون ستيورات مل وسبنسر. وحتى تتواصل جهود هؤلاء الناشطين في الأرياف مع جهود زملائهم في المدن الكبرى، فقد كانوا يوجهون الدعوات إلى بعض المثقفين الليبراليين من قادة حركة المطالبة بالحكم النيابي في العاصمة طوكيو لإلقاء المحاضرات في تلك الحلقات الدراسية. وفي مارس عام ١٨٨٠م (١٣ من ميجي) حدثت خطوة بارزة

من أجل المطالبة ببرلمان ديموقراطى حيث غير حزب الوطنيين من اسم حزبهم إلى «التحالف من أجل إنشاء البرلمان» وذلك فى الاجتماع الرابع الحاشد لهذا الحزب، وبلغت الحركة من أجل المناداة بالبرلمان أقصى نشاطها. وفى هذه الأثناء خطط كل من كونو هيروناكا Kōno Hironaka (١٨٤٩م – ١٩٢٣م) وكاتاأوكا كينكيتشى Kataoka Kenkichi لجمع ما يقرب من مائة ألف توقيع من المواطنين من ٢٤ محافظة وذلك للمطالبة بافتتاح البرلمان وهنا لم يكن أمام الحكومة سوى أن تفرض قيوداً جديدة على اللقاءات الحاشدة.

وإلى جانب مطالبات الأحزاب الكبرى بإقامة البرلمان تواصلت مطالبات التنظيمات السياسية فى الأقاليم لنفس الغرض. وكان لتعاظم هذه المطالبات وانتشارها أن وصل الشعور العام للناس أن لم يشترك من سكان الأقاليم فى هذه المطالبات كان أهله يشعرون بشىء من العار لتلك السلبية، ويمكن إرجاع هذا الاشتراك الإيجابى من جانب الريفيين فى حركة المطالبة بإنشاء البرلمان إلى حالة الاقتصاد فى البلاد فيما بين عامى ١٨٧٠م و١٨٨٠م حيث سادت حالة من التضخم أدت إلى ارتفاع كبير فى أسعار الأرز وغيره من المحاصيل الزراعية مما أدى إلى انفراج واضح فى ميزانية الفلاحين وبالتالى استطاعتهم دفع مصروفات الأنشطة السياسية.

والحقيقة إن هذا الشعور الجارف من أجل إرساء حياة سياسية دستورية لم يكن متوهجاً فقط بين الأوساط الشعبية والريفية بل كان قوياً أيضاً بين قيادات الحكومة. ففى الفترة ما بين عامى ١٨٧٩م و١٨٨١م تقدم العديد من قيادات الحكومة وعلى رأسهم السياسى إيتوهيروبومى بأفكار مختلفة من أجل إنشاء وتحقيق السياسة الدستورية. ولكن كان يعيب هذه المقترحات أنها تعتمد على إتاحة وقت كاف وعملية تدريجية من أجل تحقيق الهدف. ومن ناحية أخرى، ظهرت وجهة نظر أخرى تعارض فكرة التدريجية وهى التى كانت تدعو إلى الإسراع فى إنشاء الحياة البرلمانية الدستورية وإرسائها، وكان يتزعم هذه الفكرة السياسى أوكوما شيجنوبو الذى تقدم باقتراح إلى الجهات العليا مفاده إنشاء برلمان على النسق الإنجليزى ولكن على وجه السرعة.

وقد تقدم أوكوما باقتراحه هذا فى مارس ١٨٨١م، وبذلك تعمق الخلاف بين معسكر إيتوهيروبومى الذى يؤمن بالتدرج والتروى من أجل إنشاء الحياة الدستورية ومعسكر أوكوما الذى يؤمن بالإسراع فى إرساء هذه الحياة البرلمانية. وفى صيف العام نفسه (١٨٨١م)

حدثت واقعة فساد كبرى خاصة باستصلاح مناطق ومدن عديدة فى جزيرة هوكايدو ما أدى إلى هجوم عنيف من جانب دعاة الليبرالية تجاه الحكومة. وهنا لم يكن أمام الحكومة سوى تفعيل الخطة التى تؤدى إلى إصدار الدستور الذى تقرر أن يكون على نسق دستور بروسيا (ألمانيا) الذى يعظم من سلطات الحكم.

وفى الحقيقة أن غضب دعاة الحرية وهجومهم تجاه الحكومة كانا مبررين وذلك بسبب الفساد الواضح الذى اعترى عملية بيع الممتلكات الوطنية بسعر بخس للمقربين من المسئولين الحكوميين فى جزيرة هوكايدو. فقد تم بيع ممتلكات الدولة من مناجم وإنشاءات والتى صرفت عليها الحكومة ما يقرب من مليون ونصف المليون ين بسعر بخس وهو ٣٨٠ ألف ين فقط وذلك لرجل الأعمال جودای طوموأتسو Godai Tomoatsu (١٨٣٥م – ١٨٨٥م) وآخرين من المقربين من كورودا كيوتاكا Kuroda Kyotaka (١٨٤٠م – ١٩٠٠م) مدير مصلحة استصلاح هوكايدو. والجدير بالذكر أن الاثنين من موطن واحد وهو مقاطعة ساتسوما (محافظة كاجوشما) وهنا هاج أوكوما شيجنوبو ومعه أعضاء جماعة حركة المناداة بالحقوق المدنية. ورداً على هذا الهجوم قامت الحكومة بمباغتة الحركة وتم طرد أوكوما من جميع مناصبه. وإلى جانب ذلك قامت الحكومة بتدعيم فكرة إنشاء البرلمان بطريقة تدريجية وذلك بإصدار مرسوم إمبراطورى يعد بإنشاء البرلمان بعد عشر سنوات أى فى عام ١٨٩٠م. ولما كانت هذ الإجراءات قد تمت فى عام ١٨٨١م أى فى السنة الرابعة عشر من فترة ميجى فقد سميت هذه الإجراءات والتغييرات باسم هذا العام (تغييرات العام الرابع عشرة من ميجى). ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الحكومة اضطرت لإلغاء صفقة التخصيص والبيع البخس التى كانت تنوى إجراءها فى هوكايدو التى ذكرناها آنفا. وهذا بالطبع يعد انتصاراً لأوكوما شيجنوبو وحركة المناداة بالحقوق المدنية.

وهكذا نرى أن حكومة ميجى بقيادة كل من إيواكورا طوموميى وإيتوهيروبومى أخذت تتفادى سهام الجناح الليبرالى وفى الوقت نفسه أخذت تعمل من أجل تحقيق السياسة الدستورية تحت قيادتها.

٢ - الصدام بين المواطنين والحكومة:

لم تكن حركة المناداة من أجل الحقوق المدنية تنادى فقط بافتتاح البرلمان وإنشاء الدستور بل أيضا كانت من أجل تخفيض الضرائب على الأراضى الزراعية وكذلك بسبب الضجر

من ارتفاع الأسعار وتزايد التضخم الاقتصادى. فقد نجم هذا التضخم المالى فى البلاد بسبب حرب السينان، تلك الحرب التى استمرت نحو أربع سنوات بين جيش الحكومة وجيش عشائر المقاطعات القديمة الذى كان أبرزها الجيش التابع للقائد الشهير سايجو تاكامورى. وعندما انتهت تلك الحرب فى عام ١٨٧٧م كانت الحكومة قد أُنهكت مالياً مما أدى بها إلى إصدار أوراق مالية دون غطاء حقيقى لها.

وكنتيجة مباشرة لهذا الإجراء حدث تضخم شديد، مما أدى إلى انخفاض فعلى فى الدخل الحكومى الذى يعتمد فى الأساس على الضرائب المفروضة على الأراضى. وعليه اتجهت الحكومة فى عام ١٨٨٠م إلى تعديل فى أسعار الأراضى وزيادة الضرائب عليها هادفة من ذلك إلى زيادة المدخولات الحكومية. وإلى جانب ذلك عملت الحكومة على تخفيض مصروفاتها فلجأت إلى سياسة بيع المشروعات الكبرى الحكومية مثل المناجم ومصانع السفن ومصانع النسيج وذلك إلى رجال الأعمال والتجار الذين لهم علاقة بالحكومة.

وقد حاول وزير الخزانة ماتسوكاتا ماسايوشى (١٨٣٥م – ١٩٢٤م) Matsukata Masayoshi إحداث إصلاح اقتصادى فى البلاد فعمل على تطوير عملية بيع المشروعات الحكومية وقام بإنشاء بنك اليابان فى عام ١٨٨٢م، ثم قام بتخفيض إصدار الأوراق المالية التى ليس لها غطاء حقيقى وعمل على تطبيق النظام المالى ذى الغطاء الحقيقى. وهكذا قام ماتسوكاتا بتفعيل ثورة اقتصادية ذات طبيعة خاصة عرفت باقتصاد ماتسوكاتا. وكثمرة لهذه السياسة فقد تعافت سياسة الحكومة الاقتصادية وقامت من عثرتها ولكن فى الوقت نفسه كانت لها آثارها الجانبية المتمثلة فى انكماش اقتصادى شديد وعليه تتابع إفلاس الأعمال التجارية والصناعية الوسيطة والصغيرة وزاد عدد الفلاحين الذين هجروا أراضيهم الزراعية بسبب قسوة الحياة وضيق ذات اليد.

ولما حدث النزاع الداخلى فى الجناح المنادى بالحريات فى البلاد فقد تراخت قوى الترابط لهذا الجناح فى الوقوف يداً واحدة ضد الحكومة. ولكن من ناحية أخرى فقد ظهرت فى الأرياف قوى فاعلة متمثلة فى الجناح المتشدد فى الحزب الليبرالى استطاعت احتواء الفلاحين فى جانبها. ثم اتحدت أهداف هؤلاء الفلاحين الذين يعانون أشد المعاناة من جراء الظروف الاقتصادية الشديدة الصعوبة مع هؤلاء المتشددين من الحزب الليبرالى وقامت عدة حوادث وثورات ضد الحكومة معبرة عن غضب هؤلاء الفلاحين والمتشددين واستيائهم من الحزب الليبرالى.

ومن أهم تلك الثورات وأشهرها ما يلى:

(أ) حادثة فوكوشيما Fukushima Jiken

فى يناير ١٨٨٢م عين ميشيما ميتشيتسونى Mishima Michitsune فى منصب محافظ فوكوشيما، وبعد تنصيبه عزم على فتح طريق كبير فى المحافظة. وقرر المحافظ الاعتماد على السخرة وجمع معظم أموال المشروع من سكان القرى والنجوع. إلا أن ما أراده هذا المحافظ أصطدم بحقيقة أن حركة المناداة بحريات المواطنين كانت فى الأصل قوية فى محافظة فوكوشيما، وكان لها مجلس محلى يسيطر عليه بالكامل تقريباً أعضاء الحزب الليبرالى. هذا المجلس قرر بالإجماع فى مايو من العام نفسه رفض قرار المحافظ ولكن المحافظ لم يكترث بهذا الرفض من قبل المجلس المحلى للمحافظة وقيادات الحزب الليبرالى وبدأ بالفعل بالعمل بالمشروع فى شهر أغسطس. وفى هذه الأثناء قام الحزب الليبرالى بالإعداد لمقاضاة المحافظ وأظهروا معارضتهم بمختلف الوسائل. ثم قام ميشيما بالاستيلاء على ممتلكات المعارضين من الفلاحين وأراضيهم، وعليه بدأ الصدام بين الفلاحين وقوات البوليس عندما قام آلاف الفلاحين بمهاجمة مركز شرطة كيتاكاتا، فتم القبض على عدد كبير منهم. وبعد ذلك تم القبض والتحقيق مع العديد من أعضاء الحزب الليبرالى والكثير من الفلاحين. بل إنه تم القبض على زعيم الحزب الحر بالمحافظة كوانوهيروناكا كمجرم سياسى وحكم عليه بالسجن المخفف فى العام التالى. وكان من نتيجة هذه الحوادث أن تلقى الحزب الليبرالى الحر فى محافظة فوكوشيما ضربة قاسمة تراجع على أثرها كثيراً.

(ب) حوادث كاباسان Kabasan Jiken

لم ينس أعضاء الحزب الليبرالى المتشددون ما فعله بهم محافظ فوكوشيما ميشيما ميتشيتسونى من تنكيل فى أثناء ثورة فوكوشيما التى حدثت عام ١٨٨٢م، وحاولوا اغتياله ثم اتصلوا بأعضاء الحزب نفسه فى محافظة توتشيجى التى أصبح ميشيما محافظاً لها وكذلك اتصلوا بأعضاء الحزب فى محافظة إيباركى وذلك فى عام ١٨٨٤م، وخطط أعضاء الحزب الحر من المتشددين لاغتيال كبار رجال الحكومة بل وقلب نظام الحكم، إلا أن مخططهم تم اكتشافه وفى سبتمبر من العام نفسه دعت الحركة المواطنين فى منطقة كاباسان للقتال ضد الحكومة وقام أعضاؤها بالهجوم على مقرات الشرطة ثم حدث الصدام مع قوات

البوليس، إلا أنهم بالطبع تراجعوا أمام هذه القوات ثم تفرقوا. ثم تم الحكم على سبعة منهم بالإعدام والحكم على سبعة آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة وحكم على أربعة آخرين بالأشغال الشاقة المؤقتة.

(جـ) حادثة تشى تشى بو Chichibu Jiken

تقع هذه المنطقة فى محافظة سايتما القريبة من العاصمة الجديدة طوكيو. وحدثت فيها اضطرابات عنيفة بسبب الأحوال الاقتصادية المتردية والسيئة للغاية بسبب سياسة ماتسوكاتا التقشفية، وقام الفلاحون الذين كانوا يعانون من القروض فى هذه المنطقة فى الفترة ما بين ١٨٨٣م و١٨٨٥م بتشكيل حزبى المقترضين والمتعثرين وطالبوا بتخفيف شروط دفع قروضهم ولكن عن طريق إحداث العديد من حوادث العنف. ونحو نهاية عام ١٨٨٣م تدفقت طلبات الفلاحين إلى المكاتب الحكومية الموجودة فى النجوع من أجل تأجيل دفع الديون عليهم، ومنذ صيف عام ١٨٨٤م أخذ حزب المتعثرين الذى يدعمه فى الأساس أعضاء الحزب الليبرالى المتشددون فى اتخاذ شكله التنظيمى. ثم تقدم هذا الحزب بأربعة مطالب أساسية للحكومة وهى:

١ – تأجيل دفع ديون الفلاحين لمدة عشر سنوات ثم تقسيطها على أربعين عاماً.
٢ – إيقاف الدراسة بالمدارس.
٣ – فرض ضريبة على الدخول.
٤ – تخفيض النفقات الزراعية.

إلا أن هذه الحركة المطالبة بهذه المطالب وصلت إلى طريق مسدود فى أكتوبر ١٨٨٤ وبعد ذلك حدثت صدامات عديدة وعنيفة ضد قوات البوليس والقوات الحكومية انتهت إلى هزيمة الثوريين وتم القبض على ما يزيد على أربعة آلاف شخص وإدانتهم وتم الحكم بالإعدام على سبعة من هؤلاء الثوريين.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الاضطرابات الإقليمية الثلاثة السابق ذكرها وغيرها اعتمدت فى الأساس على الطبقتين الوسطى والأدنى من الفلاحين الذين عانوا أشد المعاناة من الأحوال الاقتصادية المتردية، ولم يشترك فى هذه الاحتجاجات ضد الحكومة الأغنياء من الفلاحين.

وخلال هذه الاضطرابات وبسببها فقد الحزب الليبرالى قدرة التحكم فى التيارات المتشددة فى حزبه وخاصة فى الأقاليم فما كان منه إلا أن أعلن حل نفسه فى أكتوبر

من عام ١٨٨٤م. بل إنه فى ديسمبر من العام نفسه أى بعد شهرين فقط من حل الحزب الليبرالى تم حل حزب الإصلاح الدستورى Risshin Kaishintō أيضاً وذلك بعد خروج أوكوما شيجينوبو وغيره من زعماء الحزب من قيادته. وهكذا تلقت حركة المناداة من أجل حريات المواطنين ضربة قوية جعلتها تتوقف إلى حين.

ارتبطت حركة الحريات المدنية ارتباطاً وثيقا منذ البداية بنظرية استقلال اليابان ورفعتها بل وحتمية أن يمتد النفوذ اليابانى خارج البلاد ونعنى به هنا مد النفوذ اليابانى فى كل من كوريا والصين. ولذلك توترت العلاقات بين كل من اليابان من طرف وكوريا والصين من ناحية أخرى منذ عام ١٨٨٤م. وعندما حاول بعض العسكريين الكوريين الذين يدعون للحداثة والإصلاح وتغيير الأوضاع بالتخطيط لانقلاب فى عام ١٨٨٤م (عام كوشين) وذلك بمساعدة اليابان تدخل حينئذ الجيش الصينى وأفشل هذه المحاولة التى سميت باسم العام الذى حدثت فيه وهى حادثة كوشين. وهنا ظهر على مسرح الأحداث القيادى اليسارى فى الحزب الليبرالى أوى كينتاور Ōi Kentaro (١٨٤٣م – ١٩٢٢م) وطالب باستقلال كوريا عن الصين وأن تأخذ حكومة اليابان موقفاً متشدداً نحو الصين وكوريا. بل خطط لتطوير حركة الحريات فى كوريا لكن الحكومة اليابانية قامت بعكس ما طالب به أوى كينتاور وعقدت معاهدة تنشين مع الصين وذلك من أجل تفادى الصدام العسكرى معها وذلك فى إبريل عام ١٨٨٥م. وطبقاً لهذه المعاهدة يجب على جيشى البلدين – الصين واليابان – أن ينسحبا من كوريا خلال أربعة أشهر من توقيع المعاهدة ويتوقف الطرفان عن إرسال المدربين العسكريين. وثالث هذه البنود هو وجوب إعلام أىٍّ من الطرفين الطرف الآخر عن أى تحرك عسكرى نحو كوريا والتفاوض من أجل ذلك إذا حدث هذا الأمر فى المستقبل.

ولكن عقد اليابان لتلك المعاهدة مع الصين اعتبر من قبل الجناح اليسارى المتشدد فى الحزب الحر ومثله آنذاك أوى كنتارو – كما أسلفنا – موقفاً متخاذلاً من جانب الحكومة اليابانية. وهنا ورداً على هذا الموقف المتخاذل من جانب الحكومة اليابانية اتفق كنتارو مع القيادات المتشددة فى الحزب الليبرالى مثل كوباياشى كوسو وغيره من قيادات الحزب على تجييش المتطوعين وجمع الأسلحة والعبور إلى كوريا ثم إقامة النظام الدستورى فيها وإعلان استقلالها. ومن أجل ذلك تسابقوا فى جمع الأموال. ولكن أمرهم كُشف قبل القيام

بمحاولتهم، وتم القبض على ١٣٩ شخصاً منهم فى أوساكاونجاساكى. وقد تم إثبات التهم على ٣١ من هؤلاء وأودعوا بالسجون. وتسمى هذه الحادثة فى التاريخ اليابانى الحديث بحادثة أوساكا Osaka Jiken لما لها من مدلول سياسى عميق حيث إنها عملت على تقوية الشعور بمذهب الحقوق الوطنية اليابانية ورفعتها إلا أنها اعتبرت فى الوقت ذاته إثارة للنعرات الثورية فى البلاد. وكان من أهم نتائج فشل محاولة أوساكا هذه أن تتابعت عمليات القبض على المتشددين مما كان بمثابة إعلان النهاية لحوادث العنف فى الأقاليم.

وفيما بعد ظهر من الحزب الليبرالى ما يعطى رفعة الوطن وحقوقه وسطوته الأولوية أكثر من حقوق المواطن وحرياته. وقام هؤلاء السياسيون بانتقاد الحكومة بسبب موقفها السلبى والضعيف من قضية تعديل المعاهدات التى وقعتها اليابان من خلال نهاية عصر إيدو مع أمريكا وأوروبا. وكان وزير خارجية اليابان آنذاك إينو أوى كائورو قد تقدم فى عام ١٨٨٦م بخطة لتعديل هذه المعاهدات لاقت استهجاناً واسعًا ليس فقط من المعارضين للحكومة من أعضاء الحزب الليبرالى بل أيضاً من عدد غير قليل من أعضاء الحكومة، حتى إن وزير الزراعة فى حكومة إيتوهيروبومى الأولى تانى تاتيكى Tani Tateki (١٨٣٧م – ١٩١١م) تقدم باستقالته لرئيس الوزراء. وكانت هذه الاستقالة هى الشرارة التى أشعلت حماس أعضاء الحركات المناهضة للحكومة وخاصة أعضاء الحزب الليبرالى الذى كان يمثله هوشى طورو Hoshi Toru (١٨٥٠م – ١٩٠١م) ثم توسعت هذه الاحتجاجات فى كل أنحاء اليابان. وفى شهر أكتوبر من العام نفسه قام السياسى كتاأوكاكنكيتشى Kataoka Kenkichi (١٨٤٣م – ١٩٠٣م) بتقديم عريضة المطالب الثلاثة الكبرى إلى مجلس الحكماء وهو ما يوازى مجلس النواب. أما المطالب الثلاثة فهى:

١ – حرية التعبير و عقد الاجتماعات.

٢ – تخفيض الضرائب على الأراضى.

٣ – إصلاح السياسة الخارجية.

وعندما وجدت الحكومة أن حركة المطالب الثلاثة الكبرى تشتعل رويدا رويدا فى كل أنحاء البلاد عمدت إلى إصدار قانون الأمن العام فى شهر ديسمبر ١٨٨٧م وذلك لكبح جماح المعارضين من أعضاء الحزب الحر وغيرهم. وجاء قانون الأمن العام من سبع مواد وأهم تلك المواد ما يلى:

١ – منع أية تنظيمات سرية والتجمهر والاجتماعات.

٢ – يتم منع حتى الاجتماعات التى يتم التصريح بها من الحكومة وذلك حسب أوامر البوليس.

٣ – يتم إبعاد كل من يخطط لإحداث اضطرابات داخلية أو يحرض عليها أو هؤلاء الذين يكون هناك خوف منهم على الأمن القومى، وهؤلاء الذين يحرضون على تلك الأفعال ويعترفون بها يتم إبعادهم عن القصر الإمبراطورى (أو بالأحرى العاصمة طوكيو) بمسافة لا تقل عن اثنى عشر كيلومترا، وأن يحرم عليهم الدخول إلى العاصمة لمدة ثلاث سنوات.

وبالفعل تم تطبيق المادة الثالثة، فطرد ٥٧٠ ناشطا سياسيا فى أقل من ثلاثة أيام فقط أى من مساء ٢٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٧م. وكان أشهر من طردوا ناكائى تشومين Nakae Chomin (١٨٤٧م – ١٩٠١م) وأوزاكى يوكيئو Ozaki Yukio (١٨٥٨م – ١٩٢٤م) وكاتا اوكا كينكيتشى، والذى ذكرناه للتو وغيرهم. ولكن لكونه قانونا سيئ السمعة فقد تلقى انتقادا لاذعا من جميع الجهات فتم إلغاؤه خلال مجلس الوزراء الثالث للسياسى ايتوهيروبومى فى عام ١٨٩٨م.

ومن خلال السرد السابق لحركة الحقوق المدنية فى عصر ميجى نرى أن هذه الحركة احتوت على العديد من الاتجاهات وارتبطت بالكثير من العناصر المتناقضة. ففى الأصل تعرف هذه الحركة بين معظم الباحثين بأنها حركة سياسية ناهضت طغيان حكومة ميجى، وقامت على أكتاف البرجوازيين الذين كانوا يطالبون بافتتاح البرلمان وإقرار الدستور وتخفيض الضرائب على الأراضى وتعديل المعاهدات المجحفة لليابان مع الغرب واستقلال المحليات عن الحكومة المركزية. وعلى الرغم من هذه النظرة السياسية للحركة فإننا نجد أيضا أن تأثير ثورات الفلاحين فى هذه الحركة لا يمكن إغفاله فقد قامت هذه الثورات فى الأساس بسبب عدم قدرة الفلاحين على تسديد الديون ذات الفوائد المجحفة والسخرة التى عانوا منها إلى جانب ظروف الحياة القاسية. أى أنها ثورات ارتبطت بحياة الفلاحين أكثر منها ارتباطا بالنواحى السياسية، وبرغم ذلك كان لهذه الثورات والحوادث المختلفة تأثيرها العميق فى حركة الحقوق المدنية كما رأينا.

٣ - تغيير منظومة الإدارة الحكومية وإعداد الدستور:

فى عام ١٨٦٧م أى آخر سنة من عمر عهد طوكوجاوا وعلى إثر المعارضة الشديدة لحكم طوكوجاوا (حكومة الباكفو) تم ما يسمى باستعادة سلطات الإمبراطور القديمة (Osei Fukko)

وعليه تم استعادة النظام السياسى القديم الذى كان من خلاله يقبض الإمبراطور على مقاليد السلطة ويطلق عليه دايجو كان سى Daijō Kansei واستمر هذا النظام الحكومى خلال السنوات الأولى من عصر ميجى ثم أحدثت حكومة ميجى تعديلا فى هذا النظام عام ١٨٧١م بأن أنشأت ثلاثة مجالس تدار من خلالها دفة الحكم فى اليابان: الأول والأهم هو السيئن (seiin) وهذا المجلس يتبع مباشرة الإمبراطور ولذلك كان يعتبر الجهاز الحكومى الأعلى فى البلاد. ثم يأتى بعد ذلك السائين (sain) أى المجلس اليسارى ثم الاوئين (uin) أى المجلس اليمينى، واستمر هذا النظام حتى عام ١٨٨٥م ليحل محله النظام الوزارى الحديث المتعارف عليه حتى يومنا هذا، (انظر محمد على باشا والإمبراطور ميجى ما لهما وما عليهما.. صفحة ٢٤١) والذى سوف نتحدث عن إرهاصاته فيما يلى.

كان موقف حكومة ميجى عن التحديث متناقضا إلى حد كبير، فعلى الرغم من أنها بذلت مجهودا كبيرا من أجل تعنيف وإخماد حركة المناداة بحرية المواطنين وحقوقهم التى تعتبر صورة من صور التحديث، فإنها من جهة أخرى كانت تخطط من أجل أخذ زمام المبادرة من أجل تحقيق السياسة الدستورية وهى بلاشك الوجه الآخر للتحديث، وبرغم ذلك لم تأخذ من النظم الدستورية الغربية لكى تدرسه وتطبقه سوى النظام الدستورى الألمانى (بروسيا) ذلك لأن هذا النظام يقوم فى أساسه على إعطاء الحاكم معظم السلطات، وقررت الحكومة إرسال ايتوهيربومى وآخرين إلى ألمانيا لدراسة دستورها وكذلك دساتير الدول الأوربية الأخرى وقوانينها على يد العلماء الالمان.

وبالفعل سافر ايتو وصحبه فى ١٤ مارس ١٨٨٢م ووصلوا إلى برلين فى منتصف مايو، وبدأوا على الفور دراسة كل ما يتعلق بدستور ألمانيا وقوانينها، وفى الحقيقة كانت المهمة ومحتواها مقررتين قبل السفر وذلك بواسطة السياسى ايواكورا طوموى. وكانت المهمة محددة فى أربع نقاط وهى كالتالى:

١ – أن يكون دستورا ملكيا بمعنى أن يكون صنيعة الإمبراطور وأن يعبر عن إرادته وليس إرادة الشعب.

٢ – استقلال الإمبراطور بحق قيادة الجيش وقد تحقق هذا بالفعل من خلال المادة الحادية عشرة من دستور ميجى والذى أطلق عليه دستور إمبراطورية اليابان العظمى.

٣ – عدم الاعتراف أو بالأحرى تجاهل الوزارات الحزبية.

٤ – تطبيق نظام استقلال المسئولية للوزراء.

وبالفعل اتبع ايتو تعليمات ايواكورا بأمانة كاملة، وقام أيضا بدراسة القوانين والنظم السياسية لمختلف الدول الأوربية مركزا فى ذلك على ألمانيا. وفى شهر أغسطس من العام نفسه (١٨٨٢م) بعث ايتو بخطاب إلى ايواكورا يطمئنه فيها بأنه حصل على صيغة دستور إمبراطورى مائة بالمائة. ثم عاد بعد ذلك لوطنه فى العام التالى وما لبث أن أسس ايتو هيئة خاصة بالبحث فى هذا الأمر وأصبح رئيسا لهذه الهيئة إلى جانب كونه عضوا بالهيئة الاستشارية التى تدير دفة الحكم بالبلاد. وبدأ ايتو بالفعل فى إحداث ثورة فى النظم السياسية التى كان لابد منها لتكون الخطوة التى تسبق إصدار الدستور الذى كانت الحكومة قد قطعت عهدا على نفسها فى عام ١٨٨٠م أن يخرج إلى النور بعد عشرة أعوام أى فى عام ١٨٩٠م.

وبالفعل بدأ الإعداد لكتابة مسودة الدستور وذلك فى مسكن ايتو الخاص بمنطقة ناتسوجيما بمحافظة كانجاوا. وقد تم إسناد قوانين الدستور ومواده إلى جانب قواعد البلاط الإمبراطورى إلى اينوأوى كواشى (Inoue Kowashi) (١٨٤٤م – ١٨٩٥م) وإسناد قواعد البرلمان إلى ايتوميوجى (Ito miyoji) وقوانين مجلس النبلاء إلى كانيكو كنتاروة kanko kentarō (١٨٥٣م – ١٩٤٢م) هذا إلى جانب إسداء النصائح من علماء أجانب مثل كارل فريدريك روسلر وألبرت موسى. ثم قدمت المسودة إلى ايتو فى عام ١٨٧٧م وفى العام التالى قدمت المسودة إلى مجلس النبلاء لكى يبحثها ثم أعطيت لايتو منصة مجلس النبلاء لكى يبت فى الدستور بنفسه.

وإلى جانب الإعداد الجاد لدستور البلاد الجديد كانت هناك جهود أخرى تبذل من جانب الحكومة من أجل إخراج نظام جديد للنبلاء وتأسيس نظام وزارى حديث، وكذلك نظام جديد للحكم المحلى فى البلاد ليصبح النظام السياسى فى البلاد مهيئا لاستقبال الدستور.

وإلى جانب ذلك تم الإعلان عن قانون النبلاء فى عام ١٨٨٤م، وطبقا لهذا القانون تم تقسيم طبقة النبلاء إلى خمس رتب هى:

Ko دوق – Haku الماركيز – Shi كونت – Dan شى فى كونت ثم يأتى فى الذيل أى البارون Kokohakushidan. وقد ضمت حكومة ميجى إلى جانب هذه الرتب الخمس

أو بالأحـرى طبقة النبـلاء الجديدة حكام الأقاليـم فى النظام القديـم الدايميو Daimyō وكذلك رجال الحاشـية الكوجى Kuge وكذلك هـؤلاء القادة الذين بذلوا مجهودات كبيرة من أجل البلاد بعد قيام إصلاح ميجـى. وطبقا لذلك فقد حصل معظم أعضاء الحكومة على رتبـة النبالـة. وهذا النظام ربما يذكرنا بنظام الرتب الـذى كان مطبقا فى مصر قبل الثورة وكان يضم الباشا والبيك والأفندى. إلا أن الفرق أن رتبة الباشاوية أو البكاوية كانت لا تتيح لحاصلهـا أن ينضـم إلى رتبة النبلاء بل كانت مجرد طبقة اجتماعية فحسـب. وفيما بعد أصبح فى الإمكان أن ينضم إلى طبقة النبلاء قيادات حركة الحقوق المدنية وكذلك كبار رجال الدولة فى حكومة الباكفو البائدة. وأصبح هؤلاء جميعهم يمثلون الطبقة التى يمكن أن يختار منهـا مجلس النبلاء (Kizokuin) فى حال افتتاح البرلمان فى عام ١٨٩٠م، وهنا نرى أن هدف الحكومة واضح من أن تهيئ المناخ العام فى البلاد من أجل إرسـاء النظام الدستورى وذلك بتهدئة التعارض والتشاحن بين مختلف الطبقات والاتجاهات داخل البلاد.

ولم يكتـف ايتوهيروبومى بهذا التنظيم الدقيق لطبقة النبلاء بل قام أيضا بإحداث ثورة داخـل البلاط الإمبراطورى، فقام بتغيير النظـم والعادات التقليدية فى البلاط الإمبراطورى اليابانـى ليجعلها تتماثـل مع مثيلتها فى الغرب، وبذلك أعد لإدخال النظام الدسـتورى الملكى الأوروبى ليطبق فى اليابان.

٤ - تأسيس النظام الوزارى الحديث:

فـى ديسـمبر عام ١٨٨٥م تم إلغاء النظـام الحكومى القديم وتم انشـاء منظومة جديدة علـى غرار النظـام الغربى أو بالأحرى النظام الـوزارى المتعارف عليه حتـى يومنا هذا، فقـد تم إلغاء النظام الحكومى الذى كان يعتمد فى الأسـاس على الدايميو (حكام الأقاليم) وأمراء البلاط الإمبراطورى والوزير الأكبر ووزير اليسـار ووزير اليمين وحل محل هذا النظام نظام وزارى يكون على رأسـه رئيس الوزراء ويطلـق عليه Sori Daijin، وهى كلمة تعنى الوزيـر الذى تتوحد وتتجمع فى يديه كل سـلطات الوزارات الأخـرى. وقد ألفت الوزارة من رئيس الوزراء وتحت يديه تسـعة وزراء يأتى فـى مقدمتهم وزير الخارجية. ولعل هذا ما يعطينا اشارة ودلالة إلى أى مدى كان اهتمام حكومة ميجـى وثورتها الإصلاحية بالشئون الخارجيـة للبـلاد وهو ما كان من أهم ملامح عصر ميجـى. وكانت أهم مهام رئيس الوزراء ومن تحت يديه من الوزراء هى معاونة الإمبراطور فى إدارة شـئون البلاد السياسية وكذلك

تحمل المسئولية عن هذه السياسة، ولما كانت هناك مسئولية مباشرة على رئيس الوزراء وأعضاء وزارته تعين فى هذه الحالة إزاحة الأعضاء من أصل نبيل والاعتماد على العناصر البشرية ذات القدرات الخاصة على إدارة شئون البلاد، وفى الوقت نفسه تم الفصل بين وزير البلاط الإمبراطورى ومجلس الوزراء العادى. ومن ناحية أخرى تم فصل ميزانية البلاط الإمبراطورى وممتلكاته عن الميزانية العامة للدولة وخصصت للبلاط الإمبراطورى ممتلكات ضخمة، ويلاحظ أن هذه الميزانية وتلك الممتلكات الخاصة بالبلاط الإمبراطورى ظلت تتزايد لدرجة أنها وصلت عام ١٨٩٠م إلى ثلاثة ملايين وستمائة وأربعة وخمسين ألف تشو (التشو الواحدة تساوى نحو عشرة آلاف متر مربع) فى حين أنها كانت عام ١٨٨١م ٦٣٤ ألف تشو فقط، وهذا يدلنا كم الزيادة الرهيبة فى ميزانية البلاط الإمبراطورى، مما يدل على عودة السلطات والممتلكات بقوة للإمبراطور وبلاطه.

وعندما نلقى نظرة على أعضاء أول وزارة فى تاريخ اليابان الحديث التى ألفها السياسى المحنك ايتوهيروبومى ندرك مدى قوة وسطوة زعماء ساتسوما وتشوشو (كاجوشيما – ياماجوتشى)، فنحن نجد أن من بين عشرة أعضاء (بما فيهم رئيس الوزراء) يكونون الوزارة، أربعة من ساتسوما وأربعة آخرين من تشوشو وواحدًا فقط من طوسا أما العاشر فهو الوحيد الذى كان من أتباع حكومة الباكفو التى انتهى حكمها، وهو انوموطو تاكى اكى Enemoto Takeaki (١٨٣٦م – ١٩٠٨م) المولود فى إيدو التى أصبحت فيما بعد العاصمة طوكيو. وبالطبع السبب فى أن غالبية أعضاء الوزارة من هاتين المقاطعتين واضح وذلك لأنهما لعبتا الدور الأكبر فى إسقاط حكومة الباكفو واستعادة الإمبراطور لسلطته القديمة (انظر محمد على باشا والإمبراطور ميجى ما لهما وما عليهما صفحة ٢٤٢).

وأطلق على أول وزارة فى اليابان (وزارة الأقوياء) وذلك لأنها ضمت سياسيين ذوى قدرات خاصة وكان متوسط أعمارهم ٤٦ سنة فقد تراوحت أعمارهم بين ٤٦ سنة (كان عمر رئيس الوزراء ٤٥ سنة فقط) و٥١ سنة، فقد كان كل أعضائها مازالوا صغيرى السن نسبيا. بل إننا نجد أن أصغر أعضاء هذه الوزارة وهو مورى ارى نورى كان مازال فى التاسعة والثلاثين من عمره. ورغم القدرات الخاصة التى تمتعت بها تلك الوزارة فإنها لاقت معارضة شديدة من معارضيها بسبب أن غالبية أعضائها من مقاطعتى ساتسوما وتشوشو اللتين أطلق عليهما مقاطعتا إسقاط الباكفو فأطلق على الوزارة بالتالى هذا اللقب (Naikaku – Hanbatsu)

أى مجلس وزراء العصبيات، وفيما بعد قل تدريجيا عدد الوزراء من هاتين المقاطعتين ولكن كان كل رؤساء الوزارة خلال عهد ميجى من هاتين المقاطعتين فيما عدا اثنين فقط وهما سايئوبجى كينموتشى Saionji Kinomochi (١٨٤٩م – ١٩٤٠م) وهو من النبلاء وأوكوما شيجنوبو وهو من مقاطعة هيزن Heizen (١٨٣٣م – ١٩٢٢م).

٥- نظام الحكم الذاتى للأقاليم:

كانت إقامة نظام جديد وإحداث ثورة فى الحكم الذاتى للأقاليم أو ما يمكن تسميته بنظام الحكم المحلى هى الخطوة التالية أمام ثورة ميجى الإصلاحية لتحققها استعدادا لافتتاح البرلمان وإقرار الدستور أو بالأحرى استعدادا لتطبيق النظام السياسى الغربى فى البلاد. وأسندت الحكومة هذه المهمة لوزير الداخلية ياماجاتا اريتومو Yamagata Aritomo (١٨٣٨م – ١٩٢٢م) وكانت نصائح المستشار القانونى الألمانى موسى (Albert Mosse) (١٨٤٦م – ١٩٢٥م) ذات أهمية كبرى فى هذا المجال، فتم اتخاذ نظام الحكم الذاتى فى ألمانيا كنموذج ينفذ فى اليابان، تماما مثلما كان لثورة ميجى الإصلاحية اتخاذها للدستور الألمانى نموذجًا لصياغة الدستور اليابانى الذى كانت الحكومة اليابانية ماتزال حينئذ تجتهد فى إخراجه، وفى عام ١٨٨٨م تم إعلان نظام المدن ونظام المراكز والقرى وتم تنفيذه بالفعل منذ عام ١٨٨٩م وفى عام ١٨٩٠م تم إعلان نظام المحافظات الجديدة، كانت تلك القوانين والقواعد الجديدة بديلا عن قانون أصدر عام ١٨٧٨م سمى بالقوانين الثلاثة الجديدة تتعلق بتنظيم الإدارة فى المدن والقرى والنجوع وكذلك تنظيم إدارة مجالس المحافظات وتنظيم قواعد الضرائب على الأراضى (Sanshinpō). وهنا ندرك مدى سرعة التجديد والتحديث فى النظم الإدارية كما هو الحال فى مختلف المجالات خلال عصر ميجى وخاصة فى العقدين الأولين منه. على أية حال أدى نشر هذه القوانين المجددة للقوانين الجديدة – إذا صح القول – إلى اتخاذ الشكل أو الهيكل الذى يحتوى الأثرياء والأقوياء بالأقاليم تحت نظام إدارى حكومى قوى. وبذلك تأكد وتعضد نظام الحكم الذاتى للأقاليم ذات الإدارة الحكومية القوية. وكان أحد أهداف تأسيس الحكم الذاتى للأقاليم قبل افتتاح البرلمان الإمبراطورى هو عدم وصول الصدام المتوقع بين الحكومة والأحزاب السياسية وأيضا عدم وصول العنف السياسى نحو الأقاليم. ومن أجل هذا الهدف أيضا غيرت الحكومة من عملية اختيار أعضاء مجلس المحافظات فبدلا من الانتخاب المباشر

من المواطنين جعلتها بطريقة غير مباشـرة عن طريق الانتخاب من مجالس المدن والنجوع، وقـررت كذلك نظام الانتخاب المتبادل بين كبار الإقطاعيين فى مجالس النجوع ثم وضعت الحكومة شـرطًا تعجيزيًا حتى لا يشترك جميع الفلاحين فى الترشح للانتخابات فجعلت حق الترشـح لهؤلاء الذين يدفعون ضرائب أكثر مـن ينين "٢"، وحتى لا يتعجب القارئ فقـد كان هذا المبلغ يعتـبر فى تلك الأيام من المبالغ الكبيرة التى قد يعجز الفلاح الفقير أو العادى عن أدائها، وهكذا صاغت الحكومة قانونا مفصلا يكون فيه المشاهير من ذوى الثروة والتعليم أعضاء فى المجالس البلدية فكان ذلك بمثابة قاعدة للحكم الذاتى فى الأقاليم.

ولكـن نظام الاقتراع والترشـح للمجالس البلدية والقروية هذا نـال الكثير من المعارضة والانتقاد ولذلك تم إلغاؤه عام ١٩٢٠م.

٦ - الإصلاح القضائى ونظام جديد للشرطة:

كان على اليابان اتخاذ هذه الخطوة ليس فقط من أجل الاسـتعداد لحياة نيابية سـليمة ولكـن الأهـم أنه من أجل إرضـاء الغرب حتى يوافـق على تعديل المعاهـدات المجحفة لليابان التى وقعتها معه فى أواخر عصر إيدو. فقد رأت الدول الغربية أن النظام القضائى فـى اليابـان متخلف كثير عنه فى أوروبـا، يجب على اليابانيـين ألا يطالبوا بمعاهدات متسـاوية معهـم قبل إصلاح هذا النظام المتخلف. فقـد كان النظام القضائى فى اليابان فى عصـر طوكوجاوا يختلف باختلاف المركـز الاجتماعى للمتقاضين كما كان القضاء فى عصر حمورابى واقتصرت مهمة القضاة على التوفيق بين المتخاصمين.

ولذلـك حرصـت حكومة ميجـى على تطويـر النظام القضائى على نحـو تتقبله الدول الغربيـة وتوافق على خضوع رعاياها له عند النظر فى تعديل المعاهدة الموقعة بين الطرفين. وهنـا أخذت الحكومة اليابانية فى إدخال النمط الغربى، واعتمدت فى ذلك على القانونى الفرنسى جستاف بواسوناد Gustave Boissondade (١٨٢٥م - ١٩١٠م) والعالم الألمانى هرمان روسلر Hermann Roseler (١٨٣٤م - ١٨٩٤م) وآخرين.

وهـذا الأخير حضـر إلى اليابان عام ١٨٧٨م ومكث بها حتى عام ١٨٩٣م أى خمسـة عشـر عامًا وهى بالطبع فترة طويلة، ولكنه خلال هذه الفترة تعاون مع السياسى اينو أوى كواشى من أجل صياغة دستور ملكى مطلق وإلى جانب ذلك أدلى بدلوه فى صياغة القانون التجارى وغيره من القوانين.

فـى عام ١٨٨٠م كانت أول خطوة فى تحديث القوانين اليابانية حيث بدأت الحكومة فى إقرار قانون العقوبات والقانون الجنائى وذلك بدلا مما أطلق عليه فى أوائل عصر ميجى مجموعة القوانين الجديدة Shinritsen kōryō والمجموعة المنقحة Kaitei Ritsurei، وتم تنفيذ هذه القوانين منذ عام ١٨٨٢م.

وفى عام ١٨٩٠م تم الإعلان عن جزء من القوانين المدنية التى أخذت حيز التنفيذ منذ عام ١٨٩٣م، ولكن ولأن القانون المدنى هذا صيغ على النسق الفرنسى فكان محتواه يتضمن الأفكار التحررية الفرنسية فقد شكل تهديدا لنظام النبالة التقليدى الذى تعارفت وتعودت عليه الحياة اليابانية منذ القدم، ولذلك واجه هذا القانون معارضة وانتقادا شديدين من الساسة ورجال القانون المحافظين. وفى هذه الأثناء ظهر بين هؤلاء المعارضين من يدعى أن هذا القانون الجديد يدعو إلى إحياء الحقوق المدنية على جثة الولاء للإمبراطور. وهذا ما أطلق عليه آنذاك بالصراع الفكرى حول القانون المدنى، وقد تزعم المتشددين فى نظرتهم للقانون المدنى الجديد هوزومى ياتسوكا Hozumi Yatsuka (١٨٦٠م – ١٩١٢م) الأستاذ بجامعة طوكيو الإمبراطورية. وكان من نتيجة هذه الاعتراضات والانتقادات أن تأجل العمل بهذا القانون.

وتم بعد ذلك إعداد قانون مدنى ذى نكهة ألمانية، وكان من أهم خصائص هذا القانون أنه احتفظ بالنظام الإقطاعى القديم الخاص بالعائلات والذى يركز على حقوق وسطوة رب الأسرة، وأكد كذلك نظام الميراث العائلى الذى يعطى الابن الأكبر الحقوق الكبرى فيه ولكنه فى الوقت نفسه كان مجحفا بحقوق البنات، فتم تعديله ثم نفذ نهائيا فى عام ١٨٩٨م.

ثم نأتى فى النهاية للحديث عن إدارة وقوانين العسكرية اليابانية، فقد تم إنشاء غرفة العمليات العسكرية فى عام ١٨٧٨م فتحقق للجيش بذلك استقلاله فى إصدار قراراته المصيرية، وتم له أيضا حرية حبك الخطط الحربية للدخول فى الحرب ضد البلاد الأجنبية. هذا وقد جاءت العسكريين اليابانيين الفرصةُ فى زيادة استعداداتهم الحربية بعد الاضطرابات العسكرية التى حدثت فى مدينة جينجو (Jingō Jihen) الكورية عام ١٨٨٢م وكان قد صدر فى يناير من العام نفسه الفرمان الإمبراطورى الخاص بالجنود أو العسكريين بشكل عام ومفاده أن الجيش يكون قائده الأعلى هو الإمبراطور. ويتبعه

بشـكل مباشر، وعليه تسبغ حماية الإمبراطور على العسكريين وأن يكن العسكريون الولاء كل الـولاء للإمبراطور فى كل افعالهم، إلى جانـب ذلك وقبل افتتاح البرلمان فقد تم عمل تغيير شـامل فى نظام الجيش البرى لكى يتوجه نحو الشـكل البرجوازى وكذلك تقوية استعدادات هذا الجيش.

٧- إقرار الدستور:

تحدثنا فيما سـبق عـن مجهودات الحكومـة اليابانية بقيادة ايواكـورا طوموى وايتو هيروبومى من أجل الاسـتعداد لإصدار دسـتور جديد للبلاد اشـترك فى إعداده العديد من الشـخصيات اليابانية البارزة إلى جانب علماء أجانب أدلوا بدلوهم فى إعداد هذا الدستور وتم بالفعل فى الحادى عشـر من شـهر فبراير ١٨٨٩م الإعلان عن دسـتور الإمبراطورية اليابانيـة العظمى أو دسـتور ميجى. وكان الشـكل الرسمى لهذا الإعـلان يتضمن أن هذا الدسـتور تم إقـراره من صاحب الحق فى إصـداره ألا وهو الإمبراطور ولذلك فهو دسـتور إمبراطورى يعتبر منحة من الإمبراطور لليابانيين. ويتكون من سبعة فصول و٧٦ مادة، وقد تم إعداده على نسق الدستور البروسى (الألمانى) الذى أصدر فى عام ١٨٥٠م.

وطبقا لدسـتور ميجـى تم إعطاء صلاحيات عريضة للإمبراطور فهو أولا مقدس لا يمكن إهانتـه وهو حاكم البلاد الذى يقبض بيديه علـى مقاليد الحكم وهو القائد الأعلى للجيش الـبرى والبحرى، وهو يقرر المنظومة العسـكرية ونفقاتها، وهو كذلك يحدد نظم الإدارات الحكومية وهو يمتلك وحده حقوقًا كثيرة مثل حق تعيين رجال الحكومة وفصلهم وله أيضا حق إقرار القوانين وإعلانها وتنفيذها. كذلك له حق استدعاء البرلمان الإمبراطورى للانعقاد، وحـق حل مجلس النواب وحق إعلان الحرب وإقرار السـلام وعقـد المعاهدات مع الدول الأجنبيـة وله حق إعلان الأحكام العرفية ومنح الألقاب والرتب العسـكرية وتعيين القضاة وعزلهـم مـن مناصبهم، وإلى جانب ذلك، يمكن للإمبراطور إصـدار القوانين البديلة وذلك نيابة عن البرلمان فى حالة عدم انعقاده أو حله وذلك حسب الضرورة، وكان تعيين رئيس الـوزراء خارج حدود صلاحيات البرلمان، ومن ضمن المواد التى أكدت سـلطات الإمبراطور (المـادة ٥٥) وهى عدم إقرار النظـام الوزارى البرلمانى وأن الوزراء جميعا يعدون وزراء دولة ويكونون مسـئولين مسئولية مباشـرة أمام الإمبراطور ولكنهم ليسـوا كذلك أمام البرلمان أو بالأحرى لم تؤكد هذه المسئولية.

كذلك وطبقا للدستور الإمبراطورى (دستور ميجى) تخول الصلاحيات نفسها تقريبا لمجلس النبلاء الذى يتكون من نبلاء العائلة الإمبراطورية والنبلاء بشكل عام والأعضاء المعينين من قبل الإمبراطور (بعض كبار الموظفين الذين أدوا للدولة خدمات جليلة – كبار دافعى الضرائب – أعضاء المجمع العلمى) وذلك بالمساواة مع مجلس النواب الذى يعتبر بمثابة الممثل للمواطنين اليابانيين.

وقد أطلق على البرلمان اليابانى اسم (المجلس الإمبراطورى) وهو ينقسم إلى مجلس النواب (Shugiin) ويتشكل أعضاؤه من عامة الشعب، ومجلس النبلاء (Kizokuin) وهو الذى يتشكل من أعضاء البلاط الإمبراطورى والنبلاء بشكل عام، وهذا المجلس يتم تعيينه من قبل الإمبراطور نفسه. وقد هدفت الطبقة الحاكمة من إنشاء المجلس الثانى إلى تحديد وتقييد سلطات وصلاحيات مجلس النواب.

وطبقا لقانون انتخاب أعضاء مجلس النواب الذى تم إعلانه بالتزامن مع الدستور، فإن الناخب يجب أن يزيد عمره على ٢٥ عاما وأن يكون ممن يدفع أكثر من ١٥ ينا ضرائب سنويا (المرشح يجب أن يزيد سنه على ٣٠ عاما)، وتلك القيمة هى مبالغ مرتفعة جدا لا يقدر عليها إلا من يمتلك أرضا يزيد ثمنها على ٦٠٠ ين أو من البرجوازيين من سكان المدن الذين يزيد دخلهم السنوى على ألف ين. ويجب ملاحظة أن هذه المبالغ كانت تعتبر باهظة بمقاييس ذلك العصر حتى إنه لم يتمكن من بين ٤٠ مليون يابانى – هم تعداد اليابان آنذاك – إلا نحو ٤٥٢ ألف مواطن فقط من الإدلاء بأصواتهم، أى ١,١٪ فقط من التعداد الكلى للسكان، وذلك فى أول انتخابات عامة أقيمت فى يوليو ١٨٩٠م، ومن الجدير بالذكر هنا أن النساء طبقا لقانون الانتخابات هذا لم يكن لهن حق الانتخاب، ولم يأخذن هذا الحق إلا فى الانتخابات عام ١٩٤٦م أى متأخراً جدًا.

وطبقا للدستور اليابانى الإمبراطورى فقد اعتبر المواطن اليابانى Shinmin أى المواطن العادى مقابل النبلاء. وهؤلاء المواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات. وأهم حقوقهم هى حرية التعبير والتجمعات وتشكيل الأحزاب والعقيدة والسكن وحرية التنقل أيضا. ومن واجباتهم أداء التجنيد ودفع الضرائب.

وطبقا للدستور أيضاً تم الاعتراف بحق تقديم العرائض وحق الملكية وحق عدم خرق سرية خطاباتهم الشخصية ومنع القبض على أى مواطن خارج إطار القانون أو احتجازه.

علـى أن كل هـذه الحقوق والواجبات حـددت بإطار قانونى صـارم، ولذلك فقد لا تعتبر بمقاييس أيامنا هذه احتراما كاملا لحقوق المواطنين. إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأنه طبقا لهذا الدسـتور تم تمهيد الطريق أمام المواطنين لكى يشتركوا فى العملية السياسية فى البلاد. و هكذا نجد أن اليابان قد خطت الخطوة الأولى نحو دولة دستورية حديثة وسبقت فى هذا الصدد غيرها من الدول الآسيوية.

٨ - ملامح دستور ميجى:

ذكرنا فيما سبق أن دستور ميجـى صدر كدستور إمبراطورى يخول للإمبراطور صلاحيات واسـعة فيما كانت صلاحيات البرلمان ضئيلة وحقوق المواطن العادى الاساسـية غير محترمة بمـا فيـه الكفاية، ورغم ذلك فالبرلمان الذى سمى بالإمبراطـورى كان ينعقد مرة واحدة على الأقل فى العام، وبدون إصدار قرارات برلمانية كانت الحكومة لا تسـتطيع إقرار أية ميزانية جديدة أو إصدار قوانين جديدة أو إيقافها أو إحداث تعديل بها، كذلك كانت لا تسـتطيع فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية، وفى هذا الصدد ربما يختلف برلمان ميجـى الإمبراطورى وبرلمانات الدول الأوروبية ذات الحكم المطلق للملوك؛ فقد كانت هذه البرلمانات وبرغـم وجودهـا بالفعل فلم تكن تنعقـد إلا فيما ندر. ونحن نجد أنه على الرغم من سـعى الساسة اليابانيين مثل ايتو وصحبه من أجل تأكيد سلطات الإمبراطور وصلاحياته فإنه ورغم ذلك فقد حاول هؤلاء السياسيون قدر جهدهم عند تطبيق الدستور وقوانينه حاولوا تحديد هذه الصلاحيـات الإمبراطوريـة وحماية حقوق المواطنين وهم فى ذلك كانوا يعضدون روح المذهب الدستورى وكذلك فرملة الاستخدام السيىء لحقوق الطبقة الحاكمة وصلاحياتها.

والحق يقال أن الإمبراطور لم ينفرد فعليا بتلك السـلطات والصلاحيات بل اعتمد على الأوليجاركية الحاكمة من سياسـيين محنكين ووزراء الدولة فنجد هناك أسماء كثيرة أثرت بشكل واضح فى صنع سياسة اليابان سواء الداخلية أو الخارجية خلال عصر ميجـى. بل أن المستشارين العظام من أمثال ايتوهيروبومى وغيره كانوا يتصرفون بالنيابة عن الإمبراطور.

إلا أن نفوذ المستشـارين هذا بدأ يتراجع منذ عصر طايشـوو هو العصر الذى تلا عصر ميجـى، وبدأ منذ عام ١٩١٢م، وبدلاً من ذلك أخذ دور الزعامات الأخرى المتخصصة كل حسـب مكانه فـى التطور. ففى مجلس الوزراء ظهرت زعامـات جديدة وفى البرلمان وفى الجيـش وفى غير ذلك من الإدارات الحكومية وظهرت سـلبية ومسـاوئ هذا التغيير فى

عقد الثلاثينيات من القرن العشـرين حيث أخذت الزعامات العسـكرية تحكم تحت اسم الإمبراطور. وذلك ما أثمر عما عرف فى التاريخ اليابانى الحديث بعدم مسئولية الإمبراطور عن تصرفات الجيش سواء فى الداخل أو فى الخارج.

٩- إعلان الدستور وانعكاسه على المواطنين:

قبيل إعلان الدسـتور ورغم جهل المواطنين اليابانيين بمحتواه فإنهم اشـتعلوا حماسـا وفرحـة بإعلانه، وفـى مذكرات طبيب ألمانى عاش فى تلك الأثناء فى طوكيو يسـخر بل ينتقـد إعلان الدسـتور مدعيا أن هـذا يعد مبكرا على اليابانيين لكى يسـتوعبوا متطلبات الدسـتور فيقول فى مذكراته التى كتبها فى ٢٩ يناير ١٨٨٩م: «قبيل إعلان الدسـتور فى الحادى عشـر – يقصد من يناير – و اسـتعدادا لذلك حدثت جلبة عظيمة يصعب التعبير عنهـا بالكلمات. ففى كل مكان أعدت أقواس التهانى وأضيئت الأضواء واصطفت الطوابير الاحتفاليـة، ولكن ومن الطريف أن لا أحد من الناس يعرف ما يحتويه الدسـتور». إلا أن جموع اليابانيين اسـتقبلوا إعلان الدسـتور بكل الفرحة والسـعادة. وحتى حزب الأحرار المعـارض أظهر رضاءه بإعلان الدسـتور. وعلى غير المتوقع ارتفعـت أصوات ترحب بهذا الدسـتور الذى اعتبروه جيدا. فهذا الدسـتور على أية حال سـوف يجعل من اليابان دولة دسـتورية وسـوف يضعها فى مصاف الدول الغربية مما يجعلها تستطيع تعديل المعاهدات المجحفة لليابان.

وهذا الدسـتور أيضا سـوف يجلب الحضارة لليابان وسـوف يعترف بالوزارة الحزبية ولم يمنع هذا الاستقبال الحافل للدستور ظهور أصوات معارضة ومنتقدة له، فها هو ناكاأى تشومين Nakae Chōmin (١٨٤٧م – ١٩٠١م) السياسى الفذ ينتقد الدستور بشدة إلا أن هذا وُجه بالتجاهل وعدم القبول حتى من أقرب تلاميذه فانعزل تشومين عن المجتمع.

وكانـت أكثر المظاهر والاحتفالات وضوحا تلـك التى أقيمت حول القصر الإمبراطورى. فقد تجمع الكثير من أهالى طوكيو حيث دفعوا بالعديد من العربات الكبيرة المزدانة وتقدموا فى موكب عظيم حول الخندق الذى يحيط بالقصر الإمبراطورى. وفى تلك اللحظة خرجت العربة التى تنقل الإمبراطور متجهة نحو مبنى البرلمان وسار موكب الإمبراطور خلف حشد من المواطنين، وفى هذه الأثناء قام العديد من اللاعبين باستعراض مهاراتهم باغين من ذلك زيادة البهجة بتلك المناسبة.

١٠ - البرلمانات الأولى والصدام مع الحكومة:

يقصد بالبرلمانات الأولى هنا تلك التى بدأت بالبرلمان الأول ١٨٩٠م - ١٨٩١م وحتى البرلمان السادس ١٨٩٤م. واتسمت تلك الفترة بالصراع بين الأحزاب والحكومة متخذة البرلمان مسرحا لهذا الصراع. إلا أن هذا الصراع اتسم فى بعض الأحيان بالمهادنة ومحاولة الوصول إلى حلول وسطى بين الطرفين. وفى البرلمان الأول الذى قام بعد الانتخابات العامة الأولى كانت الأغلبية للنبلاء وملاك الأرض، فى هذه الأثناء تشكلت وزارة ياماجاتا اريتومو الأولى، وحاول ياماجاتا إقرار الميزانية التى تهدف لزيادة الاستعدادات الحربية وأمام هذه الرغبة الحكومية كانت معارضة الحزب الوطنى قوية إلى حد كبير من منطلق حق البرلمان فى مناقشة الميزانية، فقد رفع هذا الحزب شعار تخفيض المصروفات الحكومية. وهنا لجأت الحكومة إلى الحيلة فعمدت إلى استرضاء أعضاء حزب الأحرار الدستورى فى طوسا وبالفعل استطاعت من هذا الطريق تمرير الميزانية. إلا أن البرلمان الأول تم حله بسبب الصدام المستمر بين الحكومة والحزب الوطنى.

ثم جاء البرلمان الثانى (١٨٩١م) بصدام آخر بين الحزب الوطنى وبين حكومة ماتسوكاتا ماسايوشى (١٨٣٥م - ١٩٢٤م) التى جاءت بعد حكومة ياماجاتا. كان هذا الصدام بسبب محاولة الحزب الوطنى تخفيض الميزانية التى تضمنت تكاليف كبيرة من أجل إنشاء الأسطول البحرى. ولما لم يتم إصدار العديد من الخطط الإنشائية وتخفيض الميزانية إلى حد كبير فقد تم حل البرلمان الثانى.

ثم كانت الانتخابات العامة الثانية التى عقدت فى عام ١٨٩٢م وشهدت هذه الانتخابات تدخلا حكوميا سافرا من خلال وزير الداخلية آنذاك (شينجاوا ياجيروا) (Shinagawa Yajirō) (١٨٤٣م - ١٩٠٠م) وعليه تمت إعاقة العملية الانتخابية لمرشحى الحزب الوطنى، ورغم ذلك فلم تستطع الأحزاب الحكومية أو الموالية لها Ritō من إحراز الأغلبية بالبرلمان وخلال تلك الانتخابات حدثت صدامات عنيفة بين مؤيدى الأحزاب الحكومية والأحزاب الوطنية مما أدى إلى سقوط ٢٥ قتيلا، و٣٨٨ جريحا من الطرفين. وسقط العديد من رموز الحزب الوطنى إلا أن هذا لم يمنع من حصول الحزب على الأغلبية كما أسلفنا القول، ونتيجة لتلك الاحداث أيضا ظهرت معارضة قوية من السياسى القوى (ايتوهيروبومى) وقرر إنشاء حزب سياسى خاص به.

إلا أنه لم يتم إنجاز هذا الحزب بسبب المعارضة القوية من أقرانه المستشارين الكبار (Genrō) ثم كانت النتيجة الأخرى لتلك الأحداث وهى تأليف ايتوهيربومى للوزارة التى أطلق عليها وزارة رجال الدولة الكبار (Genkun Naikaku) فى أغسطس ١٨٩٢م. وفى هذه الأثناء تم حل البرلمان الثالث (١٨٩٢م) وجاء البرلمان الرابع الذى ناقش ميزانية وزارة ايتو (وهى الثانية له) التى تحدثنا عنها للتو، وكانت هذه الميزانية تتضمن أيضا تكاليف كبيرة لإنشاء الأسطول البحرى فشهد البرلمان معارضة من الأحزاب المعارضة لكى يتم تخفيض هذه الميزانية إلا أن الإمبراطور أصدر فرمانا بالتوفيق بين المعارضة والحكومة، وعليه تم تخطى هذه المشكلة. ثم جاء البرلمان الخامس (١٨٩٣م)، والبرلمان السادس (١٨٩٤م) الذى ظهرت فيها اتهامات حزب الإصلاح Kaishinto وغيره من الأحزاب التى تتخذ موقفا صلبا وعنيدا مع الدول الأجنبية وخاصة الأوروبية بسبب تعديل المعاهدات وكذلك الحكومة ايتو، فتم حل البرلمان السادس.

ورغم حل البرلمانين الخامس والسادس إلا أن الحلبة السياسية رأت تقاربا واضحا بين بعض الأحزاب السياسية التى يتزعمها حزب الأحرار وحكومة ايتو الثانية التى بدأت عام ١٨٩٢م وأخذت هذه الأحزاب تكيل المديح للحكومة لنجاحها فى إدارة دفة الحرب ضد الصين، ثم وقف أيضا حزب الأحرار موقف المدافع عن الحكومة عندما هاجمتها أحزاب المعارضة بعد تعديل اتفاقية شيمونوسيكى وبذلك حدث الصدام بين حزب الإصلاح الدستورى Rissin Kaishintō المناوئ للحكومة وحزب الأحرار الموالى والمعضد للحكومة.

ولكن هذا التحول المفاجئ فى موقف حزب الأحرار لم يكن متقبلا عند بعض أعضائه إلا أن هذا لم يمنع رئيس حزب الأحرار إيتاجاكى تابسوكى الذى كان اليابانيون يطلقون عليه اسم إله الحرية، لم تمنعه هذه المعارضة من بعض أعضاء حزبه من الوقوف مع الحكومة فى مواقفها مما جعل حكومة ايتو تعينه وزيرا للداخلية مكافأة له على مواقفه المؤيدة لهم.

تمخض الصراع بين الحكومة والأحزاب السياسية عن نتيجة مهمة جدا وهى اعتراف الطرف الأول بالطرف الآخر شريكا فى الحكم ولو بنسبة ضئيلة فى البداية. وقد حدث ذلك عندما شكل ماتسوكاتا مايوشى وزارته الثانية وخلالها أصبح أكثر اقتناعا بجدوى الأحزاب السياسية فقد ضم ماتسوكاتا إلى وزارته أوكوما شيجنوبو زعيم الحزب التقدمى

ولكن سرعان ما سحب هذا الأخير تأييده للحكومة عندما قامت بتعطيل بعض صحفه إثر الأزمة التى نتجت عن الانتقادات التى وجهت على صفحات جريدته والتى استهدفت وزارة البلاط وعليه اضطرت الحكومة إلى حل البرلمان نظرا لفقدها تأييد الحزب التقدمى به.

ويزداد تأثير الأحزاب السياسية تأثيرا وقوة فى وزارة ايتو الثالثة عندما نرى محاولته عقد تحالف مع الحزب التقدمى أيضا وإدخال أوكوما فى الوزارة إلا أننا نجد أن أوكوما يصر على تخصيص ثلاثة مناصب وزارية لحزبه مما جعل ايتو يصرف النظر عن هذا التحالف ويخطب ود حزب الأحرار.

وقد رأينا لتونا وزارة كبار رجال الدولة من أمثال كورودا كيوتاكا وياما جاتا اريتومو واتسوكا ماسايوشى وهى تعضد ايتوهيروبومى فى وزارته الثانية ورغم ذلك لاقت هذه الوزارة معارضة شديدة من البرلمان من أجل إقرار الميزانية الحربية التى تقلصت بالفعل بسبب هذه المعارضة الحزبية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الحرب اليابانية الصينية التى اندلعت منذ صيف عام ١٨٩٤م (Nisshin – Sensō) قد أوجدت تقاربا حتميا بين الحكومة والأحزاب السياسية وذلك لاحتياج الحكومة لمؤازرة الطرف الآخر لها حتى تستطيع إدارة دفة المعركة ضد الصين ولذلك وجدنا زعيم الحزب التقدمى – وهو الاسم الجديد لحزب الإصلاح الدستورى – أوكوما شيجنوبو يدخل وزارة ماتسوكاتا الثانية كوزير للخارجية فى عام ١٨٩٦م وفى هذا العام أيضا ظهر الصراع بين الحزب التقدمى وبين حزب الأحرار الذى تشكل لتوه إلا أنه من الطريف أن هذين الحزبين دخلا فى تحالف جديد واندمجا تحت راية حزب واحد أعلن تأسيسه فى يونيه ١٨٩٨م باسم الحزب الدستورى (Kenseitō) ثم يشكل هذا الحزب الجديد الوزارة الحزبية الأولى فى اليابان ويتقلد فيها أوكوما منصب رئيس الوزراء وايتاجاكى تايسوكى زعيم الحزب الحر السابق منصب وزير الداخلية (Waihan Naikaku) ولكن هذه الوزارة الحزبية الوليدة لم تستمر فى السلطة سوى أربعة أشهر فقط، إلا أنها بلا شك شكلت علامة فارقة فى تاريخ الوزارات الحزبية فى اليابان، وفيما بعد طبق مجلس وزراء ياماجاتا مبدأ العزلة والتعالى الحكومى، بمعنى تجاهل الأحزاب السياسية ومطالبها ولكن ايتوهيروبومى عارض هذا الاتجاه وأسس حزبا جديدا عام ١٩٠٠م باسم جمعية أصدقاء الحكم الدستورى (Rikken Seiyūkai) وحاول من خلال حزبه الجديد ممارسة سياسة برلمانية متناغمة بمعاونة الأحزاب السياسية الأخرى.

١١ - تعديل المعاهدات مع الغرب:

كانت مشكلة تعديل المعاهدات التى وقعتها اليابان فى أثناء الحكومة العسكرية (باكفو) فى نهاية عصر إيدو هى المعضلة الكبرى التى كانت تشغل بال حكومة ميجى التى كانت تهدف من وراء هذا التعديل أن تقف اليابان على قدم المساواة مع الدول الغربية وأن تدخل إلى حلبة التحديث الدولية وكانت هذه المشكلة فى الأساس تتكون من شقين:

الأول: الحصول على حق فرض الضرائب.

والثانى: إلغاء نظام المحاكم القنصلية.

ولم تكن مشكلة تعديل المعاهدات مع الغرب هذه تؤرق مضجع الحكومة وتشغل بالها فقط ولكنها أرقت أيضا بال المعارضة وأحزابها وظلت لفترة طويلة بؤرة للمعارك السياسية فى اليابان.

وفى الحقيقة فإن حكومة ميجى لم تألُ جهدا من أجل حل هذه المشكلة من بداية ظهورها، فتراها ترسل بعثتها الشهيرة إلى أوروبا وأمريكا برئاسة ايواكورا طوموميى التى ظلت هناك لمدة زادت على العامين من عام ١٨٧١م إلى عام ١٨٧٣م ولكنها فشلت فى مهمة تعديل المعاهدات مع الغرب إلا أنها استطاعت الوقوف على أحوال الغرب ونهلت من هذه الأوضاع المتقدمة لتفيد بها اليابان ثم تابع هذه الجهود ناظر الخارجية تراجيما مونى نورى واستطاع فى عام ١٨٧٨م الحصول على موافقة أمريكا على الاعتراف لليابان بحق فرض الضرائب وبالفعل وقعت معاهدة جديدة مع أمريكا فى هذا الصدد عام ١٨٧٩م، ولكن ونظرا لاعتراض إنجلترا وغيرها من الدول الغربية على هذه المعاهدة فلم تنفذ بالفعل. ولأن اليابان فى هذه الفترة لم يكن لديها برلمان ولا دستور ولم تكن النظم والقوانين بمختلف أنواعها قد قُررت بعد، وعلاوة على ذلك كان موقعها بين الدول مازال متدنيا فلم تحاول الدول الغربية الاعتراف لليابان بمبدأ تعديل المعاهدات.

ثم جاء ناظر الخارجية (فيما بعد وزير الخارجية) اينو اوى كاثورو Inoue Kaoru (١٨٣٥م - ١٩١٥م) ليلعب دورا مهمًا فى تعديل المعاهدات مع الغرب وذلك فيما بين عامى ١٨٧٩م و١٨٨٧م.

وقد هدف إينوأوى إلى استعادة جزء من الحقوق القانونية الضريبة ولذلك فهو فى البداية عقد فى عام ١٨٨٢م المؤتمر الإعدادى المشترك لتعديل المعاهدات بين الدول المعنية. واستنادا

إلى نتائج هذا المؤتمر فقد تم البدء فى المفاوضات الرسمية التى بدأت منذ عام ١٨٨٦م وحتى العام التالى له. وكانت الخطوط العريضة لتلك الخطة كما يلى:

١ – يتم فتح الأراضى اليابانية أمام الأجانب فى خلال عامين ويتم الاعتراف بحرية الأجانب فى ممارسة النشاط التجارى والرحلات وكذلك حريتهم فى السكن وهو ما عرف بالتعايش المشترك داخل الأراضى اليابانية بين اليابانيين والأجانب (Naichi Zakkyō).

٢ – يتم إلغاء نظام المحاكم القنصلية ورفع نسبة الضريبة على الواردات من الخارج ولكن بشرط الاستعانة بالقضاة الأجانب ووضع نظم قضائية حديثة على النسق الغربى وذلك فى خلال عامين.

ومن أجل إنجاح مفاوضات تعديل المعاهدات مع الغرب وكذلك إيمانا من إينوأوى كائورو بالمفاهيم والحياة الغربية فقد حاول قدر جهده تطبيق ما عرف بالسياسة الغربية أو المذهب الغربى وذلك بإدخال وتقليد النظم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة الغربية لليابان هادفا من ذلك أيضا جذب اهتمام وتقدير الدول الغربية نحو اليابان.

وكان قصرالروكوميكان (Rokumeikan) هو البوتقة التى تمثلت فيه هذه السياسة أو بالأحرى المسرح الذى لُعبت عليه هذه السياسة، وفى هذا القصر كان كبار رجال الدولة يدعون الرجال والنساء من اليابانيين والأجانب أيضا كل ليلة تقريبا إلى حفلات الرقص الصاخبة التى كانت تقام على الطراز الغربى وقد عرفت سياسة كائورو هذه بالسياسة الغربية أو بالأحرى السياسة التى تتخذ من كل أساليب الغرب نبراسا لها (Ouka Seisaku) ولكن هذه السياسة انتهت إلى الفشل باستقالة صاحبها من وزارة الخارجية وكذلك بسبب عداء اليابانيين لها وعدم اقتناعهم بها، وكان قائد حملة العداء لسياسة كائورو هو وزير الزراعة والتجارة تانى تاتيكى (Tani Tateki) ١٨٣٧م – ١٩١١م الذى استقال من منصبه معارضا سياسة كائورو بل إن قانونيا فرنسيا شهيرا مثل بواسنيد كان مقتنعا أيضا بأن سياسة تعديل المعاهدات التى تبناها كائورو ليست فى صالح اليابان ولم يجد كائورو فى النهاية سوى إعلان تأجيل المفاوضات بشأن هذا الأمر إلى أجل غير مسمى وفى النهاية أعلن استقالته فى يوليو سنة ١٨٨٧م.

وفى خضم هذه الاحداث كان سخط الوطنيين والمدافعين عن حقوق البلاد قد تعاظم ولذلك نرى أن حركة المطالب الثلاثة التى تحدثنا عنها فيما سبق قد حدثت فى ذلك العام.

وتسلم وزارة الخارجية بعد كائورو أوكوما شيجنونوبو وقد اتخذ هذا الوزير سياسة جديدة فى التعامل مع هذا الملف حيث استغل الخلاف بين الدول الأجنبية وعمل على مفاوضة كل دولة على حدة. ولكنه لم يختلف فيما يتعلق بنسبة الضرائب عن سلفه وفيما يتعلق بالحقوق القانونية فقد قرر أن يتحدد تعيين الأجانب فى منصب القاضى الأعلى فقط وعليه فقد نجح فى البداية فى إبرام معاهدة مع المكسيك فى عام ١٨٨١م (٢١من ميجى).

ولكن عندما افتضح أمر هذه المعاهدة على صفحات صحيفة التايمز اللندنية عام ١٨٨٩م فقد تعالت أصوات الاحتجاج اليابانية على هذه المعاهدة لأن تعيين قضاة أجانب يعد أمرا خارقا للدستور اليابانى وهنا وسع كل من جناحى الوطنيين والقوميين من الحركات المعارضة. وتطورت هذه المعارضة إلى حد الهجوم على وزير الخارجية أكوما بقنبلة من قبل ناشط فى جماعة متطرفة وطنية تسمى الجنيوشا Genyōsha فى جزيرة كيوشو فجرح جرحا عميقا وهنا قدم مجلس الوزراء آنذاك الذى كان يرأسه كرودا كيوتكا Kuroda Kyotaka (١٨٤٠م – ١٩٠٠م) استقالته فى أكتوبر ١٨٨٩م معلنا فشل مفاوضات تعديل المعاهدات مع الغرب.

ثم خلف أوكوما فى وزارة الخارجية أوكى شوظو Aoki Shuzō (١٨٤٤م – ١٩١٤م) وقام بمفاوضات مع إنجلترا على أساس نظام التوا فق الضريبى واستعادة الحقوق القانونية ورغم أن إنجلترا أظهرت بعض الصعوبات فإنها اتجهت نحو الموافقة على هذا المضمون، ولكن فجأة تحدث حادثة أوتسو، (Ōtsu Jiken) وهنا اضطر أوكى للاستقالة فى عام ١٨٩١م متحملا المسئولية عن هذا الحادث، وبذلك توقفت لمرة أخرى المفاوضات. ثم جاء دور وزير الخارجية موتسومونى ميتسو Mutsumune Mitsto (١٨٤٤م – ١٨٩٧م) فأخذت مفاوضات تعديل العاهدات تسير بمعدل لا بأس به. وقامت الحكومة بالضغط على مختلف الاتجاهات التى تهاجمها بزعم أن سياسة الحكومة تجاه الأجانب ضعيفة وكان هجومهم متركزا على مبدأ تعايش الأجانب فى اليابان.

ثم بعثت الحكومة وزير الخارجية السابق أوكى شوظو كقنصل لليابان فى إنجلترا وذلك من أجل تطوير المفاوضات معها. وفى هذه الأثناء شعرت إنجلترا بقلق عميق نحو تطوير روسيا لقواتها وسطوتها فى شرق آسيا خاصة بعد مدها خطوط الحديد فى سيبيريا ولذلك رأت أن تعضد من موقف اليابان نحو شرق آسيا فتجاوبت مع مطلبها من أجل

تعديل المعاهدات. وبالفعل تم إبرام المعاهدة التجارية البحرية اليابانية الإنجليزية فى يونيو ١٨٩٤م. ومـن ضمن بنود هـذه المعاهدة إلغاء نظام المحاكم القنصلية ومبدأ معاملة الدولتين لبعضهما بمبدأ الدولة الأفضل، وكان لهذه المعاهدة صداها الإيجابى نحو اليابان فقد أخذت الـدول الأخرى تحذو حذو إنجلترا وتتابعت فـى عقد معاهدات تجارية بحرية مماثلة مع اليابان.

وعندما انتصرت اليابان فى حربها ضد روسيا تعضد موقفها الدولى أكثر وأكثر مما جعل أى اعتراض أجنبى تجاه استرجاع اليابان كل حقوقها كدولة معترف بها يتلاشى، وتحقق بذلك مبدأ الاستقلال الضريبى لليابان تماما.

ومن تتابعنا لمشكلة المعاهدات المجحفة لليابان مع الغرب نلاحظ أن اليابان لو لم تتخذ النظام الدستورى نبراسا لها، وكذلك لو لم تؤسس النظام القضائى الحديث ولو لم تتحدث وتتطـور اقتصاديا وصناعيا لم يكن لها أن تلغى المعاهدات المجحفة وإجبار القوى الكبرى آنذاك على ذلك.

❑❑❑